الأمم المتحدة



Distr.: General
13 September 2018

# القرار ٢٤٣٤ (٢٠١٨)

## الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨٣٥٠ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

*إن مجلس الأمن،*

***إذ يشير*** إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) وإلى جميع قراراته اللاحقة بشأن ليبيا،

***وإذ يعيد تأكيد*** التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،

***وإذ يحيط علما*** بتقريري الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/140) و (S/2018/780)،

***وإذ يعرب*** عن دعمه القوي للجهود المتواصلة للبعثة والممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، ***وإذ يعيد تأكيد*** تأييده ودعمه الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، ***وإذ يكرر*** دعوته جميع الليبيين إلى العمل معا بروح من التوافق في إطار العملية السياسية الشاملة للجميع التي يتولى الممثل الخاص للأمين العام قيادتها، ***وإذ يشدد*** على أهمية الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير إيجاد تسوية سياسية يقودها ويمسك بمقاليدها الليبيون في سبيل تحقيق الأمن، والاستدامة السياسية والاقتصادية، والوحدة الوطنية في ليبيا،

***وإذ يرحب*** بوقف إطلاق النار في طرابلس الذي تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة، وإذ يشير إلى البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٦ أيلول/سبتمبر الذي يدين أعمال العنف في طرابلس، وإذ يدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وحماية المدنيين والانخراط بجدية في جهود المصالحة الوطنية،

***وإذ يشير*** إلى قراره ٢٢٥٩ (٢٠١٥) المؤيد لبيان روما المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الذي ينادي بدعم حكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا، وباعتبار رئيس الوزراء فايز السراج هو رئيس المجلس الرئاسي،








***وإذ يكرر تأكيد*** دعمه للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات، المغرب، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤلفة من المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء، وتدعمها مؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها مجلس النواب ومجلس الدولة،

***وإذ يرحب*** باعتماد مجلس النواب، من حيث المبدأ، الاتفاق السياسي الليبي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبما تلا ذلك من اجتماعات للحوار السياسي الليبي الذي جدد التأكيد على التزامه بصون الاتفاق السياسي الليبي، وإذ يعيد التأكيد على أن الاتفاق السياسي الليبي يظل الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية،

***وإذ يشدد*** على أهمية الاستمرار في اتّباع نهج شامل للجميع، ***وإذ يشجع بقوة*** حكومة الوفاق الوطني على أن تنخرط مع الأطراف كافة لدعم المصالحة وتعزيز التوعية السياسية في جميع أنحاء ليبيا، ***وإذ يحث*** جميع الأطراف والمؤسسات في ليبيا على العمل بالاتفاق السياسي الليبي على نحو بنَّاء وبحسن نية وإرادة سياسية ثابتة،

***وإذ يرحب*** بالجهود التي بذلت مؤخرا لتعزيز حوار سياسي شامل بين جميع الليبيين، بما في ذلك الجهود الهامة التي بذلها جيران ليبيا والشركاء الدوليون والمنظمات الإقليمية، وبالاجتماع المعقود في باريس في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ والإعلان المشترك الصادر عقب الاجتماع على النحو المبين في بيان صحفي لمجلس الأمن صادر في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، في إطار الاتفاق السياسي الليبي الذي أيده القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، ***وإذ يؤيد*** نداء الأمين العام إلى تجميع مختلف المبادرات تحت قيادة الأمم المتحدة،

***وإذ يرحب*** بعملية المؤتمر الوطني التي أطلقها الممثل الخاص للأمين العام والتي أدت إلى عقد جلسات حوار بين المجتمعات المحلية الليبية في جميع أنحاء البلد، حيث نظم ستة وسبعون نشاطا في ثلاثة وأربعين موقعا،

***وإذ يشير*** إلى بيانه الرئاسي المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ***وإذ يحيط علما*** بدعوة الممثل الخاص للأمين العام في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨ لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ليبيا في أقرب وقت ممكن، شرط أن تكون الظروف الأمنية والتقنية والتشريعية والسياسية اللازمة مهيأة، ***وإذ يرحب*** بالزخم الذي ولده المؤتمر الدولي المعني بليبيا الذي عقد في باريس في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، وإذ يشير إلى النداء العاجل الذي وجهه الممثل الخاص للأمين العام إلى القادة الليبيين للتمسك بالتزاماتهم المتعهد بها في باريس، والتزام الأطراف الليبية بالعمل بصورة بناءة مع الأمم المتحدة لتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية سلمية ذات مصداقية، وباحترام نتائج تلك الانتخابات،

***وإذ يرحب*** بعمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات المضطلع به تحضيرا للمناسبات الانتخابية وبالجهود التي تبذلها اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية من أجل إجراء الانتخابات البلدية، ***وإذ يرحب كذلك*** بدعم البعثة لهذا العمل،

***وإذ يقر*** بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في التشاور مع الأطراف الليبية من أجل وضع الأساس الدستوري للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية اللازمة،

***وإذ يكرر*** دعوته جميع الليبيين إلى تحسين المناخ للانتخابات الوطنية بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك من خلال العمل البنّاء من أجل توحيد المؤسسات العسكرية والاقتصادية الليبية؛ وإنشاء قوات أمن وطنية موحدة ومعززة خاضعة للسلطة الحكومية المدنية؛ وتوحيد مصرف ليبيا المركزي،

***وإذ يشدد*** على أن ضمان الأمن وصد الإرهاب عن ليبيا يجب أن يكونا مهمة تتولاها قوات أمن وطنية موحدة ومعززة تحت السلطة الحصرية لحكومة الوفاق الوطني وفقا للاتفاق السياسي الليبي،

***وإذ يشير*** إلى الأحداث التي وقعت في الهلال النفطي وإلى البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ الذي يرحب فيه بالإعلان على أن المؤسسة الوطنية للنفط استأنفت عملها باسم، ولفائدة، جميع الليبيين الذين تعود لهم ملكية الموارد النفطية الليبية، وعلى أنه يتعين أن تظل الموارد النفطية الليبية تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط، وأن حكومة الوفاق الوطني تملك وحدها سلطة الرقابة على المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية،

***وإذ يشير*** إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بوقف ما تقدمه من دعم إلى المؤسسات الموازية، التي تدعي لنفسها صفة السلطة الشرعية بينما هي خارج نطاق الاتفاق السياسي الليبي حسب نص الاتفاق نفسه، وما تقوم به من اتصالات رسمية معها،

***وإذ يحث*** على المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع الأنشطة المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وحل النزاعات وبناء السلام، ***وإذ يدعم*** الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام من أجل تيسير مشاركة أوسع نطاقا للنساء من مختلف أطياف المجتمع الليبي في العملية السياسية والمؤسسات العامة،

***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى منع ومواجهة العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ٢١٠٦ (٢٠١٣)، و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، و ٢٣٣١ (٢٠١٦)،

***وإذ يؤكد من جديد*** ضرورة أن تعمل جميع الأطراف في ليبيا بصورة بناءة مع الأمم المتحدة، وأن تمتنع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض الحوار السياسي الذي تتوسط فيه الأمم المتحدة، ***وإذ يكرر التأكيد*** على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا،

***وإذ يؤكد من جديد كذلك*** أن من واجب جميع الأطراف أن تفي بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، ***وإذ يشدد*** على أن المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يجب أن يخضعوا للمساءلة،

***وإذ يشجع*** حكومة الوفاق الوطني على إكمال الترتيبات الأمنية المؤقتة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، باعتبار ذلك خطوة حاسمة نحو معالجة التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والمؤسسية في ليبيا، ***وإذ يسلّم***، في هذا الصدد، بضرورة قيام حكومة الوفاق الوطني بوضع خطط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، ***وإذ يشجع*** حكومة الوفاق الوطني على مواصلة

بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المدن المتضررة، من أجل تعزيز المكاسب المحرزة في مكافحة الإرهاب،

***وإذ يعرب*** عن شديد القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في ليبيا، بما في ذلك تدهور مستوى المعيشة وتقديم خدمات أساسية غير كافية، والحالة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا، ***وإذ يدعو*** جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية كذلك إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والجنساني وسوء المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز، ومحاسبة المسؤولين عنها،

***وإذ يكرر*** الإعراب عن القلق إزاء تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عن طريق ليبيا، ***وإذ يشدد*** على قرار فرض جزاءات على ستة أشخاص يمارسون الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في ليبيا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ***وإذ يرحب*** بالعمل الذي تضطلع به البعثة في تنسيق ودعم تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بما يكفل الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان،

***وإذ يحيط علما*** بالحوار الاقتصادي الجاري في ليبيا والمنطقة، وإذ يرحب بدور البعثة في دعم الحوار من أجل الإصلاح الاقتصادي، ***وإذ يرحب كذلك*** بالتزام ممثلي المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني ومصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة والمؤسسة الوطنية للنفط بتخفيف معاناة الشعب الليبي على سبيل الاستعجال عن طريق الإسراع بتقديم الخدمات العامة، وتحسين السيولة النقدية، والتصدي للاقتصاد القائم على السلب، مثل صرف العملة الأجنبية بمعدلات السوق السوداء، ***وإذ يرحب*** بزيادة إنتاج النفط،

***وإذ يشجع*** حكومة الوفاق الوطني ومصرف ليبيا المركزي على أن ينفذا، دون مزيد من التأخير، ما اتفق عليه من التدابير الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها، ***وإذ يشير*** إلى الطلب الموجه إلى البعثة والممثل الخاص للأمين العام، بناء على طلب من رئيس الوزراء السراج، بدعم تيسير الاستعراض المالي للمؤسسات الاقتصادية والمالية من أجل دعم جهود إعادة توحيد هذه المؤسسات، ***وإذ يشدد*** على أهمية التعاون مع المؤسسات المالية الدولية،

***وإذ يكرر*** تأكيد طلبه بأن تقدم جميع الدول الأعضاء دعمها الكامل لجهود الممثل الخاص للأمين العام وأن تعمل مع السلطات الليبية والبعثة على إعداد مجموعة من تدابير الدعم المنسقة لبناء قدرات حكومة الوفاق الوطني، بما يتمشى مع أولويات ليبيا ويستجيب لما تطلبه من مساعدة، ***وإذ يكرر كذلك*** تأكيد دعوته جميع الأطراف إلى أن تتعاون مع البعثة على نحو تام فيما تنفذه من أنشطة، بطرق منها اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق،

***وإذ يشجع*** البعثة على مواصلة تحديد الأولويات المتعلقة بالمهام المنوطة بها وبجهود الوساطة التي تبذلها في إطار من التشاور التام مع المجلس الرئاسي وسائر المؤسسات الليبية وبما يستجيب لاحتياجاتها والتطورات التي تشهدها الحالة في البلد،

***وإذ يشـــدد*** على أهمية كفالة تنفيذ تدابير الجزاءات القائمة تنفيذا كاملا، ومواصـــلة التعاون مع السلطات الليبية لكفالة الإبلاغ عن الانتهاكات إلى لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة، ***وإذ يشير*** في هذا الصـدد إلى أن الجهات من الأفراد أو الكيانات التي تشـارك في أعمال تهدد السـلام أو الاسـتقرار أو الأمن أو توفر الـدعم لتنفيـذهـا في ليبيـا يمكن أن تفرض عليهـا جزاءات محـددة الهـدف عملا بـالقرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)،

***وإذ يشـــير*** إلى أنه قرر، في قراره ٢٢١٣ (٢٠١٥)، أن الحالة في ليبيا لا تزال تشـــكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - ***يقرر*** أن يمدد، حتى ١٥ أيلول/ســـبتمبر ٢٠١٩، ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، وأن تتولى البعثة، بوصـفها بعثة سـياسـية خاصـة متكاملة، وبما يتفق تماما مع مبادئ الإمسـاك بمقاليد الأمور على الصـعيد الوطني، ممارسـة الوسـاطة وبذل المسـاعي الحميدة لدعم ما يلي:

‘١’ عملية سـياسـية وحوار أمني واقتصـادي شـاملان للجميع في إطار الاتفاق السـياسـي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة؛

‘٢’ مواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛

‘٣’ توطيد ترتيبات حكومة الوفاق الوطني المتخذة فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والشـــؤون الاقتصـــادية، بما في ذلك دعم الإصـــلاح الاقتصـــادي بالتعاون مع المؤســـســـات المالية الدولية؛

‘٤’ المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدســـتورية وتنظيم الانتخابات؛

٢ - ***يقرر كذلك*** أن تقوم البعثة، في حدود القيود التشغيلية والأمنية، بالمهام التالية:

‘١’ دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛

‘٢’ تقديم الدعم، بناء على الطلب، من أجل توفير الخدمات الأســـاســـية وإيصـــال المساعدات الإنسانية، وفقا للمبادئ الإنسانية؛

‘٣’ رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛

‘٤’ تقـديم الـدعم لتـأمين الأســـلحـة والأعتـدة المتصـــلـة بهـا غير الخـاضـــعـة للمراقبـة ومكافحة انتشارها؛

‘٥’ تنسـيق المسـاعدة الدولية وتقديم المشـورة والمسـاعدة دعماً للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سـبيل تحقيق الاسـتقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش؛

٣ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يعيد تقييم مجموعة من الأهداف التفصـــيلية لتنفيذ المهام المنوطة بالبعثة، وأن يركز بشكل خاص على الخطوات اللازمة لإقامة السند الدستوري لإجراء الانتخابات

والارتقاء بالعملية السياسية من مسارها الجاري، وأن يبلغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف في تقاريره الدورية؛

٤ - ***يطلب*** إلى البعثة أن تراعي تماما المنظور الجنساني طوال فترة ولايتها وأن تساعد حكومة الوفاق الوطني في كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وقطاع الأمن وفي المؤسسات الوطنية، وفي حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

٥ - ***يقر*** بأن البعثة كفلت، منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، وجودا مستمرا لها في ليبيا من أجل دعم المجلس الرئاسي واللجنة الأمنية المؤقتة، ويرحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة في استعادة وجودها في طرابلس وبخططها الرامية إلى استعادة وجودها في بنغازي وأنحاء أخرى من ليبيا، عن طريق العودة التدريجية، حسبما تسمح به الظروف الأمنية، واتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لهذا الغرض؛

٦ - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في وضع استراتيجية سياسية شاملة وزيادة التكامل والتنسيق الاستراتيجي بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا بهدف دعم الجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في ليبيا، ويشجع على مواصلة العمل في سبيل ذلك؛

٧ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل موافاة مجلس الأمن كل ٦٠ يوما، على الأقل، بتقرير عن تنفيذ هذا القرار؛

٨ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم حسب الضرورة، وبعد إجراء مشاورات مع السلطات الليبية، تقريرا عن التوصيات المتعلقة بدعم البعثة للمراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية وبالترتيبات الأمنية للبعثة؛

٩ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.